النمو الاقتصادي وأثره في تصورات الشباب نحو الديمقراطية وأداء الحكومة

دراسة حالة إقليم كوردستان – العراق

أحمد عمربلي[1] و يحيى عمر ريشاوي[2]

[1]كلية القانون والسياسة، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، اقليم كردستان، العراق
[2]كلية التقنية الادارية، جامعة السليمانية التقنية، السليمانية،، اقليم كردستان، العراق

المستخلص- استهدفت هذه الدارسة معرفة تصور الشباب نحوالديمقراطية و أداء الحكومة، وخاصة فيما يتعلّق باحتياجاتهم ومطالبهم وحقوقهم. تعد هذه الدراسة من ضمن دراسات الرأي العام والاتصال السياسي التي تهتم بدراسة تصوّرات الرأي العام وإدراكاته واتجاهاته نحو القضايا السياسية، وأداء الحكومة بشكل خاص ، وتدخل منهجياً ضمن الدراسات الوصفية التي تعتمد على منهج المسح الميداني. وتوصلت الدراسة أن مشكلة التحوّل الديمقراطي في حالة تجربة إقليم كوردستان العراق ترتبط بقضايا عدم المساواة في توزيع الثروات والدخل واستثمارها على حدٍّ أدنى، وليس بالصورة المثالية والمطلوبة. وإن أغلب مطالب الشباب كانت تتمحور - أساساً - حول تحسين ظروفهم من خلال توفير فرص العمل، وتقديم الخدمات، أكثر من تركيزهم على المسألة الديمقراطية، وتغيير نظام الحكم. وتبينت الدراسة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تصوّرات الشباب نحو الديمقراطية، حيث إن أغلبية الشباب لا يُدركون معنى الديمقراطية.

الكلمات الدالة- الشباب، إقليم كردستان، الديمقراطية، أداء الحكومة، الخدمات العامة.

1. المقدمة

يمثل الشباب إحدى الشرائح المهمّة في المجتمعات عموماً، كونهم يملكون الطاقة الفاعلة، وبإمكانهم أن يؤثروا في جميع مناحي الحياة، لا سيّما أنهم أكثر قدرةً على التغيير من غيرهم، والمساهمة في بناء المجتمع وتقدّمه ورقيه الحضاري، وعلى الرغم من اختلاف البيئات الاجتماعية والسياسية والثقافية، فإن الشباب يمثلون عنصراً مهمّاً وفاعلاً في بنية المجتمعات كافّة، لأنهم يتمتعون بصفات مشتركة، مثل: الحماس، والإصرار والسرعة، والجدية، وروح التضحية والنضال المستمر من أجل تحقيق أهدافهم، كل هذه الصفات يجعلُ من الشباب عنصراً مهمّاً بيد الدولة والنظم المختلفة لتقوية نفسها وديمومتها أو بالعكس ربما يكون مصدراً للتهديد والتخويف وزعزعة الاستقرار، إذا لم تستطع الحكومة أن تشبع تطلعاتهم واحتياجاتهم، وبالرغم من أهمية هذه الفئة في المجتمع، لا يزال الشباب في كثير من المجتمعات والدول يعانون من البطالة، والحرمان، والتهميش، وعدم الاهتمام بطاقاتهم وقدراتهم بالصورة المطلوبة .

هذه الدراسة المنجزة قد حاولت بحث هذه الإشكالية، علماً أنّ دراسة واقع الشباب في إقليم كوردستان العراق وقضاياهم تعطي إمكانية تقييم سياسة حكومة إقليم كوردستان العراق وتقويمها تجاه الشباب من جهة، وتصور الشباب نحو أداء الحكومة من جهة أخرى، وخاصة فيما يتعلّق باحتياجاتهم ومطالبهم وحقوقهم، وذلك بغية معرفة وتقييم مدى قرب حالة الشباب في إقليم كوردستان العراق وقضاياهم من قضايا الشباب في الدول العربية التي تأثرت بموجات ثورات (الربيع العربي)، وتفاعل الشباب معها، حيث يرى الكثيرون أن من أهم دوافع قيام ثورات (الربيع العربي) هو عدم تمتع تلك الدول بالديمقراطية، والحريات العامة، ولا سيما العدالة الاجتماعية، ونقص الخدمات، وتفشّي البطالة في المجتمع وخاصة بين الشباب.

في ضوء في ما سبق ذكره فإنّ هذه الدراسة قد تركّزت على بيانِ تصورات الشباب وإدراكهم حيال أداء الحكومة وخاصة اتجاهات المفاهيم التي تحتلّ حيّزاً واسعاً من الدراسات الأكاديمية واهتمامات الباحثين، منها: مستوى الديمقراطية، أداء الحكومة وخاصة في مسألة توفير الخدمات، العمل، الأمن والاستقرار وغيرها، وتفترض هذه الدراسة أن الشباب لا يُدركون معنى الديمقراطية بالصورة المطلوبة، وبالتالي لايهتمون بها كثيراً مقارنة بتوفير فرص العمل والخدمات والأمن والاستقرار، وتركز هذه الدراسة أيضاً على تحليل أولويات الشباب وتفسيرها في إقليم كوردستان العراق من خلال دراسة ميدانية، وذلك بتحليل إدراكهم وتصوراتهم نحو أداء حكومة إقليم كوردستان العراق، الأمر الذي يُسهم في تحليل أهم احتياجات الشباب واستقراء مطالبهم، حيث إن معرفة هذه المطالب والاحتياجات تساعد الحكومة في وضع برامجها التنموية والتخطيطية، وبالتالي معالجة القضايا والمشكلات المتعلقة بالشباب.

أولاً: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة (Conceptual Framework)

يركز الإطار النظري للدراسة على محورين يُفسِّرانِ المنطلق الفكري ومبررات

مجلة جامعة التنمية البشرية
المجلد 4، العدد 2(2018) ؛ عدد الصفحات (11)؛ معرف الكائن الرقمي: 10.21928/juhd.v4n2y2018.pp78-88
أستلم البحث في 10 ايار 2018؛ قُبل في 30 ايار 2018
ورقة بحث منتظمة: نُشرت في 30 حزيران 2018
البريد الإلكتروني للمؤلف :ahmed.abdullah@uhd.edu.iq
حقوق الطبع والنشر ©2018 أحمد عمربلي و يحيى عمر ريشاوي. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

الدراسة، وفي ما يأتي عرضٌ لهذه المحاور:

1- العلاقة بين النمو الاقتصادي وكل من: الديموقراطية، والنزاهة، والشفافية.

هناك وجهات نظر متباينة حول دور النمو الاقتصادي في ترسيخ المبادىء الديمقراطية التي يمكن من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق التنمية بشكل أمثل، وتوفر للمواطنين فرص العمل، وتحقّق العدالة الاجتماعية، فهذه الحاجة مبنية على افتراض مفاده أن النمو الاقتصادي يجعل الفرد حرّاً في اختيار الراعي أو مبايعته، كما يجعله حرّاً في الوقت نفسِه أن يكون أداة بيد الراعي لقمع الشعب، ويمكن القول إن هذا التوجه صحيح إلى حدٍّ ما، خصوصاً إذا نظرنا إلى الدول الديمقراطية، فإن أغلبها تتمتع باقتصادٍ قوي وشعبٍ حُر. والسؤال المهم هنا: هل النمو الاقتصادي تحوّل الأنظمة السياسية إلى أنظمةٍ ديمقراطية؟

من خلال مراجعة الدراسات السابقة توصلت هذه الدراسة إلى أنه ليست هناك علاقة قوية بين النمو الاقتصادي والتحوُّل الديمقراطي، وفي هذا السياق وجد كل من Boix, Miller and Rosato(2012) في دراستهما التي شملت (219) حكومةً و بلداً على مدار السنوات (1800-2007) بأنه ليست هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين النمو الاقتصادي والنمو الديمقراطي، وفي سياق مماثل توصّل الباحثان Yung and Tan (2008) في دراستهما التي شملت ثمانية دول آسيوية خلال أربعين سنة الماضية بأنه ليس هناك تأثير يُذكر من حيث دور النمو الاقتصادي في ترسيخ الديمقراطية وتجسيدها في تلك الدول، وفي الدراسة التي أجريت في دول أمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا من قبل Bunce عام 2001، وجد أن العلاقة بين إرساء الديمقراطية والنمو الاقتصادي في تجربة تلك الدول ضعيفة، حيث يشير إلى أن غالبية النظم الديمقراطية تميل إلى إجراء الإصلاحات الاقتصادية وتعزيزها، بينما النظم الأقل ديمقراطية لا تقوم بذلك ولا تهتم به كثيراً، ويذهب Bunce إلى القول بأن إطالة الحكم الاستبدادي مبنيةٌ على عدم اجراء الإصلاحات الاقتصادية، ويفترض إلى أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى أنظمة استبدادية، لأن تلك النظم تميل دائماً الى استغلال الأموال العامة من نفقات المجتمع للحفاظ على سلطتها، مثل الجيش والشرطة والأمن، وهذا بدوره يؤدي إلى مزيد من عدم المساواة بين أفراد المجتمع، وقد أيدت هذهِ الرؤية دراسات إمبريقية عديدة، ومن خلال هذا المنطلق يمكن القول إن مشكلة التحوّل الديمقراطي في حالة تجربة إقليم كوردستان العراق ترتبط بقضايا عدم المساواة في توزيع الثروات والدخل واستثمارها على حد أدنى وليس بالصورة المثالية المطلوبة، وقد ساد شعور بالغبن والظلم لدى المواطنين، وذلك بعد ارتفاع ميزانية الإقليم واستخدامها لتقوية السلطة من قبل الحزبين الحاكمين "الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني". وليسَ من المغالاة القول أنّ عدم تحقيق الديمقراطية مرتبط بعدم تحقيق العدالة، أي إن مسألة العدالة ليست مهمة في حدِّ ذاتها فقط، بل هي من المقوّمات الأساسية للديمقراطية، وفي هذا السياق يرى الباحثان Ansell and Samuels (2010) أن إرساء الديمقراطية لا يرتبط بالنمو الاقتصادي بقَدْر ارتباطه بتوزيع المساواة في الثروة، إذ يمكن للديمقراطية أن تُصبح على نحو متناقض (Bali & Abdullah, 2017)، أي إنه بإمكان الأنظمة الاستبدادية أن تدّعي أنها تمارس الديمقراطية كإجراء الانتخابات، ووضع السلطات التشريعية، وقد ناقش Miller هذا الأمر (2013) مؤكّداً أن الأنظمة الاستبدادية تسيطر على الأموال العامة من أجل حماية سلطتها من خلال توزيع الأموال بشكل غير عادل، وتغطّي تلك الأنظمة مَساوئها بإجراء الانتخابات سواء للتسويق الخارجي أو الادّعاء بأنها على الطريق نحو الديمقراطية. ولا شك أن عدم المساواة في الثروة يؤثر سلباً في النخبة والطبقة الوسطى، لأنها تشعرُ أن حقوقها مهضومة مقارنة بالفئات الاجتماعية الأخرى، وهذا ما يدفعها إلى انتقاد السلطة، الأمر يؤثر في باقي الطبقات الاجتماعية، وقد أكّد Ardanaz and Scartascini (2013) في دراستهما التي أعتمدت على المنهج المسحي لدراسة خمسين دولة على مدار (1990- 2007) أن المشكلة الأساسية وفقاً لدراستهما تكمُن في عدم المساواة، وتوصلا في دراستهما إلى أن الكثير من هذه الدول تضطر إلى استمالة النخبة واحتواء جماعات الضغط من خلال الإعفاءات الضريبية، أو دعمهم بالأموال والهبات، أو منحهم الامتيازات لإسكاتهم.

ويرى الباحثان Ardanaz, & Carlos (2013) أن أغلبية الدول النامية تعاني من مشكلة عدم تحقيق المساواة، وتفترض هذه الدراسة أن مشكلة عدم المساواة في حالة إقليم كوردستان العراق من أهمّ التحديات أمام مستقبل السياسة في الإقليم، وهي تمثل المعضلة الأساسية فيه، وتفترض هذه الدراسة أن ارتفاع الميزانية جعل مشكلة المساواة أعقد، لأن أغلبية المظاهرات حدثت بالتزامن مع ارتفاع ميزانية الإقليم، وأن وسائل الإعلام مارست دوراً كبيراً في تحريك المجتمع وخاصة الشباب، ويمكن عرض هذه الافتراضات من خلال الشكل الآتي:

شكل (1)

المنطلق النظري ومبررات الدراسة حولة علاقة الإعلام والحكومة وحراك الشباب في أحداث "الربيع العربي" بما فيه حراك الشباب الكوردي

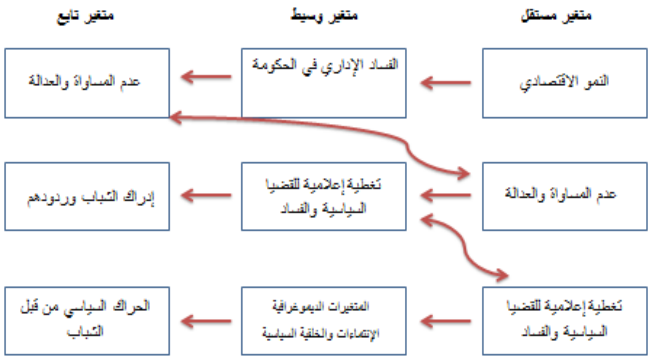

2- مشاركة الشباب في المعارضة المدنية والشعبية في إقليم كوردستان العراق

تتسم تجربة الحكم في إقليم كوردستان العراق بالتعددية السياسية، لأن الحركة التحررية الكوردية كانت أساساً قائمة على مجموعة من الأحزاب السياسية، وقد شكّلوا الجبهة الكوردستانية قبل انتفاضة آذار عام 1991 (الزيدي و الصادق، 2012)، وجرت أول انتخابات برلمانية في 1992/5/19، بمشاركة ثمانية قوائم "أربعة منها كوردية وأربعة منها آشورية وتركمانية مع أربع شخصيات للمنافسة على منصب رئيس الإقليم"، وبصرف النظر عن المآخذ التي تم رصدها على تلك الانتخابات، إلاّ أنها اعتبرت - في

ذلك الوقت - تجربة جديدة ومميّزة، وخاصة في هذه المنطقة المليئة بالأنظمة الدكتاتورية (سردشتي، 2010)، وعلى الرغم من هذه التجربة الناجحة من حيث الممارسة الديمقراطية، إلاّ أن الأحزاب السياسية دخلت في صدامات عسكرية واقتتال داخلي خلال الأعوام (1993-1998)، مِمّا أدى إلى انقساماتٍ سياسية حادّة، ومن ثمَّ تقسيم مناطق النفوذ والحكم الإداري بين الحزبين الرئيسين: الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني، ويرى الباحثان أن هذه المرحلة بالنسبة للإقليم كانت مرحلة تأسيسيّة رافقتها المعضلة الاقتصادية، لأن العراق - أساساً - بما فيه الإقليم قد عاش حصاراً اقتصادياً دولياً حادّاً.

وبعد 1999 شهد الإقليم نوعاً من الاستقرار الداخلي، وتحسّنت الظروف المعيشية للمواطنين نسبياً نتيجة الرفع الجزئي للحصار الاقتصادي، وبدأ الحزبان الحاكمان مباحثاتٍ لتوحيد الإدراتين في كل من السليمانية وأربيل وإن تأخر التوحيد الفعلي إلى (5/ 7/ 2006)، وقد جرت انتخابات لمجالس البلديات عام 1999.

وفي منتصف التسعينيات ظهر أثر كتابات المثقفين والصحفيين، فضلاً عن أثر منظمات المجتمع المدني، إضافة إلى الصحف المستقلة التي أسهمت في بناء أسس الخطاب النقدي المعارض، ومنها تجمع "رهند - البعد" وغيرها من التجمعات الثقافية، ويرى الزيدي والصادق (2012) في دراستها أن بعضاً من الشباب قد تأثروا جدّاً بهذه الحركات في تلك المرحلة لا سيّما التيارات المعارضة التي ظهرت لاحقاً كحزب التغيير "كوران"، وقد أدّى المناخ السياسي والإعلامي إلى ظهور أول صحيفة سياسية أهلية باسم "هاولاتى - المواطن"، وغيرها من المجلات الأهلية؛ مثل: "لفين - النشاط" ، و"ريكا"، فضلاً عن المواقع الإلكترونية أبرزها: "ستاندر"، و"كوردستان نيت"، و"كوردستان بوست" وغيرها".

وبعد سقوط النظام العراقي عام 2003 تحسّنت الظروف الاقتصادية والمعيشية للمواطنين نتيجة رفع الحصار الإقتصادى، وأدى ذلك الى ارتفاع ميزانية العراق بشكل سريع، وقد اتفقت بغداد وأربيل بتخصيص (17%) من الميزانية العامة للعراق لإقليم كوردستان العراق، بمعنى أن إقليم كوردستان العراق أصبح بأمر الواقع شبه مستقل اقتصادياً، وفي هذا السياق أشار عمر بلي (2016) في دراسته حول تطور إقليم كوردستان إلى أن تغيير النظام ورفع الحصار أدّى الى تخلّص الشعب الكوردي من كوابيس تهديد بغداد من جهة، ورفع سقف توقعاته وطموحاته للحصول على الخدمات بشكل أفضل وفرص عمل أكثر من جهة أخرى(Bali, 2018a) ، لكن هذه الآمال والطموحات لم تتحقق على أرض الواقع، وظهرت بوادر الغضب الشعبي من السلطات، واندلعت المظاهرات في منتصف عام 2005م، وبدايات 2016 للمطالبة بالحقوق؛ مثل: توفير فرص العمل والسكن، وتوفير الخدمات الأخرى؛ مثل: الكهرباء، والماء، والمحروقات، والخدمات الصحية ووسائل الترفيه وغيرها(صالح، 2009)، وفي هذا الأثناء ونتيجة لمشاركة الحزب الإسلامي (الاتحاد الإسلامي الكوردستاني) في الانتخابات البرلمانية العراقية بقائمة مستقلة، وإبرازه مسألة الفساد الإداري في الإقليم في خطابه الإعلاميّ والسياسيّ مارس الحزب الديمقراطي الكوردستاني الضغط على هذا الحزب إلى حدّ حرق مقراته في محافظة دهوك والأقضية التابعة لها، ومقتل عدد من قادة هذا الحزب في 2005/12/6، وجدير ذكره أن المؤسسات الإعلامية قد أسهمت أيضاً في رفع وعي الناس بحقوقهم تجاه ممارسات الحكومة من خلال تسليط الضوء على ضعف أداء الحكومة في تقديم الخدمات وتوفيرها، بالإضافة إلى إبراز توفير فرص العمل بشكل عادل للمواطنين وخاصة الشباب الذين يعانون من البطالة والتهميش والحرمان.

وقد أشار الزيدي وصادق في دراستها - حول نشأة المعارضة وتطورها في الإقليم - إلى أن المعارضة السياسية قد نشطت بعد تشكيل حزب "كوران" عام 2009، وبالرغم من وجود الأحزاب السياسية العديدة والمالكة للمؤسسات والقنوات الإعلامية الخاصة بها، لأن الإقليم مر بمرحلة تأسيسيّة، وأن الخطاب السياسي للحزبين الحاكمين قد تركز حول مسألة تقرير المصير الكوردي، وتعزيز الفيدرالية للإقليم إلى حدِّ الحديث عن الاستقلال عن العراق، بدلاً من تعزيز الحكومة المحلية المبنية على دولة مؤسساتية، وتوفير الحقوق والخدمات للمواطنين، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومعاملة مواطني الإقليم على أساس المواطنة بدلاً من الانتماءات والولاءات الحزبية(الزيدي وصادق، 2012).

وقد جرت الانتخابات البرلمانية الكوردستانية في 2006 وانتخابات المجلس الوطني العراقي في 2005، لأن العراق أصبح مطلوباً أمام التحالف الدولي بقيادة أمريكا والمجتمع الدولي لتجسيد مبادىء الديمقراطية، وقام الحزبان الحاكمان في الإقليم بحملة شراء الأصوات والولاءات من خلال توفير الوظائف بشكل عشوائي، واستغلال الأموال العامّة بطرق شتّى، مِمّا أدّى إلى زيادة سخط الشباب الذين لم توفر احتياجاتهم أو لم يشملهم تلك الامتيازات، وهذا ما أدّى إلى زيادة مساحات نقد الحكومة متهمين إيّاها بالفساد(Bali,2018a) ، وقد أعلنت حركة "هةتاكةتي- إلى متى" في 2007/5/5 من قبل مجموعة من منظمات المجتمع المدني، وأغلب المنظمين كانوا من الشباب الناشطين الذين طالبوا الحكومة بإجراء الإصلاحات، ومحاربة الفساد، وتوفير الخدمات، وترسيخ مبادىء الديمقراطية الكفيلة بحلّ الكثير من المشكلات التي يعاني منها المواطنون.

وفي آذار/مارس 2007 استقال الراحل نوشيروان مصطفى من حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني، وأسّس شركة "وشه" أي "الكلمة"، وهي شركة إعلاميّة مكوّنة من موقع الكتروني، ومحطة إذاعة، وقناة تلفزيونية، ومطبعة، لقناعتِه باستحالة إجراء إصلاحات في حزبه، وبدأت حركته عن طريق هذه الوسائل الإعلامية بتوعية المواطنين للمطالبة بحقوقهم، والضغط المستمرّ على الحكومة وانتقادها من أجل إجراء الإصلاحات، ومحاربة الفساد، وتوفير الخدمات للمواطنين(ئاوينة، 2018)، وكان أغلب القائمين على شركة "وشه - الكلمة" هم من فئة الشباب، وقد تلقت هذه الشركة الدعم من الشباب أيضاً، وخاصة في محافظتي السليمانية وحلبجة، وإدراتي رابرين وكرميان، نظراً لأسباب تاريخية وسياسية متمثلة بوجود مناطق نفوذ الاتحاد الوطني الكوردستاني، ووجود مساحة أكبر من الحريات مقارنة بمحافظتي أربيل ودهوك، وشاركت حركة "كوران - التغيير" في الانتخابات البرلمانية عام 2009 وفاز بـ(25) مقعداً من أصل (110) مقعد، ولم تشارك الحركة في الحكومة، وأصبح أكبر حزب معارض للحكومة في الإقليم بجانب الحزبين الإسلاميين (الاتحاد الإسلامي الكوردستاني، والجماعة الإسلامية الكوردستانية ، وتعدّ الفترة ما بين 2009 إلى

2013 فترة مشحونة وساخنة سياسياً، وذلك لوجود معارضة قوية للحكومة إضافة إلى سخط الشباب، وقد أدّى ذلك إلى توسيع هامش الحريّات، وتوعية الناس ببعض المفاهيم والمصطلحات؛ مثل: الفساد، الإصلاح، الميزانية، وحقوق الفرد، واجبات الحكومة وغيرها.

نتيجة لعدم استجابة الحكومة لهذه المطالب، اندلعت المظاهرات في بداية 2011 لمدة شهرين في المناطق المعروفة بنفوذ الاتحاد الوطني الكوردستاني، وذلك مباشرة بعد أحداث "الربيع العربي"، وكان أغلب المتظاهرين من الشباب، ولكن تم قمع تلك المظاهرات من خلال دعم القوة الأمنية القادمة من أربيل إلى السليمانية، وأسفر ذلك عن مقتل عدد من المتظاهرين أثناء الاشتباكات مع القوات الأمنية المسلحة، وقد عرف بأحداث شباط/ فبراير (Bali, 2016) 2011.

وفي خريف عام 2015 طالب عدد من أعضاء البرلمان من الأحزاب الرئيسة عدا أعضاء البرلمان المنتمين إلى الحزب الديمقراطي الكوردستاني، بتغيير النظام السياسي في الإقليم من النظام الرئاسي إلى النظام البرلماني، بهدف تقليص صلاحيات رئاسة الإقليم وتوزيعها على الحكومة والبرلمان، ولكن هذه المطالب واجهت رفضاً شديداً من قبل الحزب الديمقراطي الكوردستاني الذي كان زعيمه يتقلّد منصب رئاسة الإقليم، فأدّى ذلك إلى اندلاع المظاهرات في مناطق نفوذ الاتحاد الوطني الكوردستاني، كما أدى إلى طرد رئيس البرلمان من أربيل العاصمة، وتم تعطيل عمل البرلمان إثر ذلك (Speemedia, 2016) ، والملحوظ أن المشروع الذي قُدّم من قبل تلك الأحزاب قد تركّز على مسألة رئاسة الإقليم، والصلاحيات الممنوحة له، بدل أن تركّز على إجراء إصلاحاتٍ جذريّة في بنية النظام السياسي.

عطفاً على ما سبق ذكره يمكن القول إن التعبير عن معاناة المواطنين ومشاكلهم جاء - بالدرجة الأولى - من قبل الشباب الواعي، وإن أغلب مطالبهم كانت تتمحور - أساساً - حول تحسين ظروفهم، من خلال توفير فرص العمل، وتقديم الخدمات، أكثر من تركيزهم على المسألة الديمقراطية، وتغيير نظام الحكم، فالمظاهرات - مثلاً - فيما سُمّي بـ"الربيع العربي" لم تحصل في دول الخليج العربي، على الرغم من أنه ليس هناك نظام ديمقراطي في أيّ دولة من هذهِ الدول، صحيح أن النظام الديمقراطي - ربما - يكفل توزيعاً عادلاً للثروات، ويمكن أن يساعد في توفير فرص العمل بشكل أمثل، لكن ليس من الضرورة أن تكون الدولة ديمقراطيةً حتى تستطيع أن توفر الخدمات، وفرص العمل، فهذه الدراسة تفترض أن توفير الخدمات وفرص العمل للمواطنين للشباب يمكن أن يتحقق، وإن كان النظام غير ديمقراطي.

ثانياً: المشكلة البحثية

استمدَّ الباحثان إدراكهما للمشكلة البحثية من خلال معايشة الواقع السياسي والمعيشي للشباب في إقليم كوردستان العراق منذ انتفاضة آذار عام 1991، والتي أدّت إلى تحرّر منطقة إقليم كوردستان العراق من نظام صدام حسين الذي منع الحريات الثقافية والسياسية، إلى فترة ممارسة الحكم في الإدارة المحلية الكوردية في الإقليم التي اتسمت بمرحلة مليئة بالصراعات المحلية، وأثرت سلباً في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مروراً بسقوط النظام البعثي عام 2003، والذي أدّى إلى رفع الحصار الاقتصادي الدولي عن العراق، ودخول القوى السياسية العراقية الجديدة، بما فيها الكورد في مرحلة سياسية جديدة ومختلفة.

ويمكن القول إن "الربيع" عند الشباب الكوردي سبق كثيراً ثورات "الربيع العربي"، إذ مرّ الشباب الكوردي بمراحل متباينة من حيث التطور الديمقراطي والاقتصادي والمعيشي، وقد حدثت حالات من الصدام بين الشباب والسلطات الحاكمة في الإقليم خلال هذه الفترة، مطالبين بالحقوق وتحقيق الحريّات، وذلك من خلال الاعتصامات والمظاهرات، وتشكيل الجمعيات، والانخراط في منظمات المجتمع المدني، والاستفادة من وسائل الإعلام، ويلحظ الباحثان أن مطالب الشباب في جميع تلك المظاهرات تركّزت على الجانب الاقتصادي والمعيشي أكثر من الجانب الديمقراطي، وتوسيع الحريّات العامة، ولكن الملاحظ أيضاً أن الكثير من المثقفين وحتى الأحزاب المعارضة كانوا يُركّزون على مسألة الديمقراطية، وكيفية تجسيدها في النظام بغية حلّ معظم المشكلات بما فيها مطالب الشباب، ويُلحظ أيضاً أن هناك تناقضاً ملحوظاً في تصوّر الشباب تجاه الحكومة ومطالبهم من جهة، وسعي النخبة المثقفة والقوى المعارضة لتوصيف المشاكل وطرح الحلول لها من جهة أخرى، وقد شجع هذا الأمر الباحثين على دراسة تصوّرات الشباب وإدراكهم نحو أداء الحكومة، ورصد أولوياتهم وتحليلها، وهو ما يسهم في معرفة تحديد المشكلات والمطالب الأساسية للشباب، لتصبّ في النهاية في رسم الحلول سواءً أكانت للساسة أو النخب المثقفة في الإقليم أو المنطقة.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة وفروضها

أجابت هذه الدراسة على مجموعة من الأسئلة المتعلّقة بموضوع البحث تم وضعها بناءً على أهداف الدراسة والدراسات السابقة التي تم عرضها ومناقشتها من خلال الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، واختبرت عدداً من الفروض على النحو الآتي:

تساؤلات الدراسة:

1. ما هي اتجاهات الشباب نحو أداء الحكومة خاصة فيما يتعلق بمسائل: ترسيخ الديمقراطية، الحريّات العامّة، تقديم الخدمات، وتحقيق الأمن؟
2. ما اتجاهات الشباب نحو أداء الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في العملية السياسية، وترسيخ مبادىء الديمقراطية؟
3. ما هي أتجاهات الشباب نحو الانتخابات كوسيلة في تداول السلطة، وترسيخ الديمقراطية، ومدى توافق الديمقراطية وانسجامها مع التقاليد المحلية؟
4. ما أسباب ودوافع انخراط الشباب في الأحزاب السياسية والمشاركة في المظاهرات؟
5. ماهي أهم الوسائل الإعلامية التي يعتمد عليها الشباب لإمدادهم بالمعلومات السياسية؟

فروض الدراسة:

1. أغلبية المبحوثين غير راضين عن أداء الحكومة، وسبب عدم رضاهم لا يرجع إلى ضعف دور الحكومة في إرساء الديمقراطية، بل إلى عدم توفير فرص العمل، وتقديم الخدمات.

2. أغلبية المبحوثين لا يُدركون معنى الديمقراطية، وهذا ما يؤثر في أولوياتهم الحياتية، حيث تأتي فرص العمل، وتوفير الخدمات قبل الحرية والديمقراطية.

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات الشباب نحو الديمقراطية وأداء الحكومة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية؛ مثل: (الجنس، والمستوى التعليمي، والمرحلة العمرية).

رابعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة

تتكون الإجراءات المنهجية لهذه الدراسة من منهج الدراسة ومجتمع الدراسة وعينتها وأداة جمع البيانات والتحليل الإحصائي للدراسة على النحو الآتي:

منهج الدراسة

تعد هذه الدراسة من ضمن دراسات الرأي العام والاتصال السياسي التي تهتم بدراسة تصوّرات الرأي العام وإدراكاته واتجاهاته نحو القضايا السياسية، وأداء الحكومة بشكل خاص، وتدخل منهجياً ضمن الدراسات الوصفية التي تعتمد على منهج المسح الميداني (Survey Method) من خلال تطبيق استمارة استبيان كأداة لجمع البيانات وتحليلها كمّياً، ويعتبر التحليل الكمي الوصفي من المناهج المهمّة في مجال الدراسات السياسية، إذ يسمح بقياس آثار السياسات على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها (Fischer& Gerald, 2016) .

مجتمع الدراسة وتوصيف عينتها

تمثل مجتمع هذه الدراسة بالشباب الذين يتراوح أعمارهم ما بين (15- 29) سنة، وقد تم توزيع استمارة الاستبيان بطريقة عشوائية بهدف الوصول إلى عدد مناسب من الشباب، ويندرج هذا النوع من العينة ضمن العينات الاحتمالية التي تسمح بتعميم نتائجها (Lampard & Pole, 2015) ، وقد تم توزيع الاستمارات في شهر مايو/ أيار عام 2017 على عينة عشوائية قوامها (300) مبحوثاً من الشباب الذين يتراوح أعمارهم ما بين 15- 29، وقد بلغت النسبة المرجعة من الاستمارات الموزعة والصالحة للاستخدام (204) استمارة، وبالرغم من أن نوع العينة هي عينة عشوائية، حاول الباحثان مراعاة تمثيل المتغيرات (خصائص المتغيرات الديموغرافية)، وذلك على النحو الآتي:

الجدول رقم (1)

توزيع أفراد العينة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية

المتغيرات الديموغرافية		ت	%	المرتبة
الجنس	ذكر	77	38	2
	أنثى	127	62	1
المرحلة العمرية	15-18	11	5	3
	19-22	87	43	2
	23-29	106	52	1
المستوى الدراسي	متوسطة	4	2	3
	إعدادية	30	15	2
	بكالوريوس	170	83	1

من خلال الجدول رقم (1) يتضح أن فئة الإناث تشكل (62%) من أفراد العينة، ويبلغ الذكور (38%)، وهذه النسبة متقاربة إلى حدٍّ ما، ويرجع عدم التوزان لحرص الإناث على استرجاع الاستمارات الموزّعة عليهن، وبالنسبة للشريحة العمرية جاءت شريحة 23- 29 كأكبر شريحة بنسبة (52%)، ثم شريحة 19- 22 بنسبة (43%)، وتليها شريحة 15- 18 بنسبة (5%)، وذلك لقلة تعاونهم مع الباحثين لاسترجاع الاستمارات الموزّعة عليهم، وفيما يتعلّق بالمستوى العلمي للمبحوثين، فقد جاءت فئة (البكالوريوس) التي تمثل طلاب الجامعات، وحاملي شهادة البكالوريوس بأعلى نسبة، وهي (83%)، ثم طلاب المدارس الإعدادية بنسبة (30%)، ثم طلاب المتوسطة بنسبة (4%).

أداة جمع البيانات ومعايير القياس وأسلوب التحليل الإحصائي

تمثل أداة جمع بيانات هذه الدراسة باستمارة الاستبيان (الاستقصاء) مكوّنة من عدة محاور بشكل يجيب عن تساؤلات الدراسة، وتسمح باختبار فروضها، وبعد الانتهاء من جمع بيانات الدراسة ومراجعتها، تم إجراء معالجتها وتحليلها، واستخراج النتائج الإحصائية، باستخدام برنامج "الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية" والمعروف بـ Statistical Package for the Social Science (SPSS).

ويتضمّن المحور الأول من الاستمارة مجموعة من الأسئلة عن المتغيرات الديموغرافية، وطلب من المبحوثين عدم ذكر أسمائهم، لضمان الحريّة في الإجابات، ويتكوّن المحور الثاني من مجموعة من الأسئلة التي تقيس تصوّر المبحوثين ورضاهم عن أداء الحكومة، من خلال وضع مقياس (نعم) أو (لا)، ولمعرفة قياس دوافع الشباب وتصوّراتهم وضع مجموعة من الخيارات، بالإضافة الى خيارات مفتوحة (أخرى لم تذكر)، وذلك لضمان عدم توجيه المبحوثين، أمّا المحور الثالث فيتضمّن مجموعة من الأسئلة التي تم وضعها لقياس اتجاهات المبحوثين نحو جملة من القضايا كالديمقراطية، والمظاهرات، والهجرة، وأداء الأحزاب المعارضة، ودور المنظمات والاتحادات والنقابات في العملية الديمقراطية، وقد وضعت ثلاث درجات للتفضيل أمام كل عبارة من عبارات المقياس، لقياس ذلك: (أوافق - لا أوافق - محايد)، ويتضمّن المحور الرابع مجموعة من الأسئلة التي تبحث قياس اتجاهات المبحوثين حول العمليات الانتخابية، ومدى ثقتهم بها، كإحدى المقوّمات في العملية الديمقراطية، وقد وضعت ثلاث درجات للتفضيل أمام كل عبارة من العبارات للمقياس، لقياس ذلك: (أوافق - لا أوافق - محايد)، ويتكوّن المحور الخامس من سؤالين وضعا لقياس دوافع مشاركة الشباب في المظاهرات وأسبابها، والعمل في الأحزاب السياسة، وقد وضع مقياس اختيار الخيار الواحد من بين الخيارات الواردة بما في ذلك الخيار المفتوح (أخرى لم تذكر)، والمحور السادس

مكوّن من نوعين من الأسئلة تم وضعها لقياس معرفة الوسيلة الإعلامية المفضّلة لإمداد المبحوثين بالمعلومات السياسية.

نتائج الدراسة الميدانية

تنقسم نتائج الدراسة بناءً على التساؤلات والفروض المطرحة على المحاور الآتية:

المحور الأول

خصّص هذا المحور للإجابة عن سؤال البحث الأول، والذي يبحث في دراسة اتجاهات الشباب نحو أداء الحكومة خاصّة فيما يتعلّق بمسائل: ترسيخ الديمقراطية، الحريّات العامّة، تقديم الخدمات، وتحقيق الأمن، والسؤال الثاني الذي يبحث في تحليل اتجاهات الشباب نحو أداء الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني في العملية السياسية، وترسيخ مبادىء الديمقراطية على النحو الآتي:

1. مدى تصور المبحوثين ورضاهم عن أداء الحكومة

يوضح بيانات الجدول رقم (2) أن الأغلبية الساحقة من عينة الدراسة لديها تصوّر سلبي عن الحكومة، وأنهم غير راضين بنسبة (97.5%) عن أدائها، ويعود ذلك إلى تراجع ميزانية الإقليم، والتي أدّت إلى تقليص رواتب الموظفين، وتفشي البطالة، وخاصّة بين الشباب، لأن أغلبية الشباب كانوا يعتمدون على الوظائف في القطاع العام، والحكومة أوقفت فرص العمل لأكثر من ثلاث سنوات، ويبدو أن الشباب قد فقدوا ثقتهم بالحكومة، وأن هذه النسبة خطيرة، لأن الشباب يحدّدون مستقبل أصوات الأحزاب في الانتخابات.

الجدول رقم (2)

مدى رضا المبحوثين عن أداء الحكومة

مدى رضا الشباب عن الحكومة	ت	%	المرتبة
نعم	5	2.5	2
لا	199	97.5	1
المجموع	204	100	

2. دوافع التصورات الإيجابية للمبحوثين وأسبابها عن أداء الحكومة

يشير بيانات الجدول رقم (3) إلى أن نسبة (2.5%) من عينة الدراسة عبروا عن رضاهم عن أداء الحكومة، وأهم دوافع هذه الفئة يرجع إلى توفير الحكومة الأمن والاستقرار بنسبة (60%)، وقد جاء دور الحكومة في توفير الخدمات، ومن ثم في توفير فرص العمل بنسبة (20%)، ويلحظ أن دور الحكومة في إرساء الديمقراطية لم تأتِ بأيّ نسبة، وذلك بسبب الدور السلبي للأحزاب السياسية في المسألة الديمقراطية، وتعطيل البرلمان في أكتوبر 2015، ومن جهة أخرى لم يسمح حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني بتسليم منصب محافظ السليمانية إلى المرشح الفائز من حزب التغيير عام 2015.

الجدول رقم (3)

أسباب رضا المبحوثين ودوافعهم عن أداء الحكومة

الأسباب والدوافع	ت	%	المرتبة
الحكومة أمنت الخدمات الأساسية بصورة جيدة، أي: (الطرق، الماء والكهرباء، الحدائق وأماكن الترفيه، المشاريع السكنية، المستشفيات).	1	20	2
الحكومة أمنت الأمن والاستقرار، أي: (المواطنون يعيشون حياتهم العادية بدون قلق أو خوف).	3	60	1
الحكومة أعطت الشباب فرص العمل، أي: (أن الخريج أما أن يعين في دوائر الحكومة أو يجد فرصة عمل في شركة أو مؤسسة بسهولة، والأمي يحصل على فرصة عمل في السوق أو شركة أو مؤسسة).	1	20	2
الحكومة هيأت أجواء الحرية والتعددية والديمقراطية.	-	-	
المجموع	5	100	

3. دوافع التصورات السلبية للمبحوثين وأسبابها نحو أداء الحكومة

يوضح بيانات الجدول رقم (4) أن السبب الأول لتشكيل الاتجاهات والتصورات السلبية للشباب عن أداء الحكومة هو في عدم توفير فرص العمل لهم، وذلك بنسبة (62%)، وهذا متوقع لأن الحكومة عجزت عن تقديم الرواتب للموظفين، ولا توجد سياسة اقتصادية تستوعب طاقات الشباب وتلبّي احتياجاتهم(Bali, 2018b). وجاء السبب الثاني (معظم الأسباب الواردة في الجدول)، وقد ظهر هذا السبب (Emerging Cause) من خلال إعطاء المبحوثين خيار لم يذكر، وقد أرجع المبحوثين ذلك بنسبة (13%)، ثم عدم توفير الخدمات العامّة بنسبة (10%)، ثم عدم تهيئة الحكومة أجواء الحرية، والتعددية والديمقراطية بنسبة (8.5%)، ويلحظ أن الديمقراطية تأتي كسبب أخير وبنسبة ضعيفة، وهذا يحقق فرضية الدراسة أن الشباب لايهمهم الديمقراطية بقَدْرِ ما يهمّهم فرص العمل، وتوفير الخدمات.

الجدول رقم (4)

أسباب عدم رضا المبحوثين ودوافعه عن أداء الحكومة

الأسباب والدوافع	ت	%	المرتبة
الحكومة لم تؤمن الخدمات الأساسية بصورة جيدة، أي: (الطرق، الماء والكهرباء، الحدائق وأماكن الترفيه، المشاريع السكنية، المستشفيات).	19	10	3
الحكومة لم تؤمن الأمن والاستقرار، أي: (المواطنون يعيشون حياتهم العادية في قلق وخوف).	6	3	
الحكومة لم تعط الشباب فرص العمل، أي: (أن الخريج لا يعين في دوائر الحكومة، ولا يجد فرصة عمل في شركة أو مؤسسة بسهولة، والأمي لا يحصل على فرصة عمل في السوق أو شركة أو مؤسسة).	124	62	1
الحكومة لم تهيئ أجواء الحرية والتعددية والديمقراطية.	17	8.5	4
أخرى لم تذكر			
معظم الخيارات الواردة في الجدول	26	13	2
لا توجد حكومة حتى يتم تقييم سلبياتها	7	3.5	5
المجموع	199	100	

4. اتجاهات المبحوثين نحو جملة من القضايا كالديمقراطية، والمظاهرات، والهجرة، وأداء الأحزاب المعارضة، ودور المنظمات والاتحادات والنقابات في العملية الديمقراطية.

يشير بيانات الجدول الآتي إلى عدة نتائج تدور حول تصوّرات الشباب نحو المسائل التي تتعلّق بالديمقراطية على النحو الآتي:

الجدول رقم (5)

اتجاهات المبحوثين نحو العبارات التي تعبّر عن الديمقراطية، والمظاهرات، ودور الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، ومسائل الحريات

العبارات	أوافق		لاأوافق		محايد	
	ت	%	ت	%	ت	%
يمكن لدولة ما أن تكون لها حكومة ناجحة وليس لديها برلمان	149	73	35	17	20	10
يمكن أن يُدار البلاد من قبل حزب واحد بشكل جيّد	115	57	77	38	12	6
المظاهرات طريقة ناجحة للحصول على الحقوق	40	20	162	79	2	1
الحكومة لا تولي أي اهتمام بالمظاهرات	181	89	22	11	1	0.1
المواطنون يتقنون الحكومة بكل حرية	103	51	97	47	4	2
الهجرة إلى الخارج يضمن حياة الشباب	105	52	84	41	15	7
بسبب ضعف المعارضة لا يمكن تغيير السلطة	167	82	16	8	21	10
الحزبان الرئيسان ليس في نيتهما ترك السلطة بطريقة ديمقراطية	189	73	9	4	6	3
منظمات المجتمع المدني في إقليم كوردستان تخدم الديمقراطية	74	36	106	52	24	12
الاتحادات النقابية في إقليم كوردستان تقوم بخدمة شرائحها	53	26	126	62	25	12

في تصوّر أغلبية المبحوثين أنه يمكن أن تكون الدولة ناجحة حتى من دون وجود برلمان، وذلك بنسبة (73%)، وبلغ نسبة الذين أجابوا بـ(لا أوافق) على هذه العبارة (17%) فقط، وفي تصوّر أكثر من نصف أفراد العينة أنه يمكن إدارة الدولة من قبل حزب واحد، وذلك بنسبة (57%)، في حين أجاب بـ(لا أوافق) بنسبة (38%)، وهذا يدلّ على شدة اتجاه الشباب وتصوراتهم نحو وضع الدولة الناجحة، وإن لم تكن ديمقراطية، حيث إن وجود البرلمان والتعددية الحزبية من أبسط محددات النظام الديمقراطي.

لا يميل معظم أفراد العينة إلى التأكيد على دور المظاهرات في الحصول على الحقوق، حيث أجاب نسبة (20%) بالموافقة على هذه العبارة، في حين اختار نسبة (78%) الإجابة بعدم الموافقة، وهذا يعكس الأمر الواقع، لأن الحكومة لم تلبِّ مطالب المتظاهرين بشأن الموظّفين خريف عام 2016 بالرغم من أنهم استمروا في التظاهر، وقاطعوا الدوام الحكومي لأكثر من شهرين.

يؤكد نصف أفراد العينة أن الحكومة تسمح بنقد أدائها، وذلك بنسبة (51%)، في حين يرى بنسبة (47%) أن الحكومة لا تعطي مساحة للنقد، وهذه النتيجة مخيفة، لأنه من المتوقع أن توجد مساحة أكبر من الحرية، وتوجيه النقد للحكومة.

يتجه أغلبية المبحوثين بشدّة نحو تصوّرٍ مفاده أن الحزبان الرئيسان ليس في نيتهما ترك السلطة بطريقة ديمقراطية، حيث أجاب نسبة (73%) بـ(موافق)، ويرجع ذلك إلى ضعف المعارضة في تغيير السلطة، حيث اختار نسبة (82%) الإجابة بـ(موافق)، وهذا يفسّر أن الشباب لا يتصوّرُون أن تداول السلطة سيحصل قريباً، بسبب عدم اقتناع الأحزاب السياسية بتداول السلطة بطريقة ديمقراطية.

لا يؤكد المبحوثين دور المنظمات والاتحادات في خدمة الديمقراطية، وقد جاءت الإجابة بـ(لا أوافق) بنسبة (52%)، و(62%) في تصوّرهم للاتحادات والنقابات، ولعلّ السببَ يرجع إلى سيطرة الأحزاب السياسية الحاكمة على هذه الاتحادات النقابية والمنظمات، أو بسبب تراجع أنشطتها وفعالياتها بعد قطع الميزانية الموّلة لهم من قبل الحكومة.

المحور الثاني

خُصِّص هذا المحور للإجابة عن سؤال البحث الثالث الّذي وضع لدراسة اتجاهات الشباب وتحليلها نحو الانتخابات كوسيلة في تداول السلطة، وترسيخ الديمقراطية، ومدى توافق الديمقراطية وانسجامها مع التقاليد المحلية على النحو الآتي:

1. اتجاه المبحوثين نحو الانتخابات كوسيلة لتداول السلطة

يتضح من بيانات الجدول رقم (6) أن أكثر من نصف أفراد العينة وبنسبة (52%) غير موافقين على أن الانتخابات وصناديق الاقتراع وسيلة لتداول السلطة في إقليم كوردستان، وهذا يدلّ على أن نسبة كبيرة من الشباب قد فقدوا الثقة بالعملية الانتخابية، نظراً لتجاهل الحزبين الحاكمين نتائج الانتخابات، خاصّة بعد تعطيل البرلمان، وعدم تسليم منصب محافظ السليمانية إلى المرشح الفائز في انتخابات عام 2013. وأن (48%) من المبحوثين يرون أن الديمقراطية لا تتفق ولا تنسجم مع التقاليد المحلية، وهي نسبة كبيرة، في حين اختار (24.5%) خيار (محايد) فيما اختار (52%) من أفراد العينة خيار (غير موافق) على هذه العبارة.

الجدول رقم (6)

اتجاهات الشباب نحو الانتخابات ومدى ملائمة الديمقراطية للإقليم والمنطقة

العبارة	موافق		محايد		غير موافق	
	ت	%	ت	%	ت	%
الانتخابات وصناديق الاقتراع وسيلة لتداول السلطة في إقليم كوردستان العراق	39	19	60	24	105	52
لا تتفق الديمقراطية مع هذه المنطقة وغير منسجمة مع تقاليدنا	48	23.5	50	24.5	106	52

يبيّن الجدول (7) أن نسبة كبيرة من أفراد العينة غير مستعدين للمشاركة في الانتخابات القادمة بنسبة (40%)، وجاءت نسبة (35%) للإجابة بـ(نعم)، ونسبة

(25%) لم يقرّروا بعد، وهذه النتيجة لا تتفق مع المشاركة العامة للمواطنين في الانتخابات السابقة التي تجاوزت مشاركته (80%)، ويبدو أن السبب الرئيس يعود إلى تراجع مستوى الأحزاب السياسية في الحكومة الائتلافية الحالية، ومن ثم تجاهل نتائج الانتخابات السابقة، كما تم تحليل ذلك في الجدول السابق.

الجدول رقم (7)

مدى استعداد المبحوثين للمشاركة في الانتخابات القادمة

	ت	%	المرتبة
نعم	72	35	2
لا	82	40	1
لم أقرر بعد	50	25	3
المجموع	204	100	

المحور الثالث

تم توظيف هذا المحور لرصد وتحليل دوافع وأسباب انخراط الشباب في الأحزاب السياسية، والمشاركة في المظاهرات على النحو الآتي:

1. أسباب مشاركة الشباب ودوافعها في المظاهرات

يشير بيانات الجدول رقم (8) إلى أن السبب الرئيس لمشاركة الشباب في المظاهرات وفقاً لتصوّرات المبحوثين يعود إلى تفشي البطالة بين الشباب بنسبة (29%)، ثم تأخر الرواتب وتطبيق نظام الراتب الجزئي بنسبة (21%)، ثم التقاليد وتأثرهم بالأصدقاء بنسبة (15%)، يليه سبب تحسين الخدمات بنسبة (14%)، بينما جاء خيار توسيع الديمقراطية بنسبة (4%)، وهذا مؤشر على عدم اهتمام الشباب بهذا الخيار، وأنه ليس من أولوياتهم.

الجدول رقم (8)

دوافع مشاركة الشباب في المظاهرات

	دوافع مشاركة الشباب وأسبابها في المظاهرات	ت	%	المرتبة
1	تأخر الرواتب ونظام الراتب الجزئي	42	21	2
2	تحسين الخدمات: الماء والكهرباء والطرق والمستشفيات وغيرها	28	14	4
3	توسيع مساحات الحريّات العامة	11	5	5
4	التقليد وتأثير الأصدقاء و المقربين	31	15	3
5	توسيع الديمقراطية	9	4	6
6	تفشي البطالة بين الشباب	80	39	1
7	أخرى لم تذكر			
7.1	إظهار شخصياتهم	1	0.1	8
7.2	معظم الخيارات الواردة في الجدول	2	1	7
المجموع		204	100	

2. دوافع وأسباب انخراط الشباب في الأحزاب السياسية

يبيّن الجدول (9) أن أغلبية المبحوثين وبنسبة (77%) ينخرطون في الأحزاب السياسية لكسب المال، وتأمين العيش، وجاء تأثير الأسرة بنسبة (14%)، بينما الشغف وحب العمل السياسي لم يحصل سوى على نسبة (5%)، وهذا يدلّ على أن الشباب وفقاً لتصوّرات المبحوثين لا يرغبون بالعمل السياسي، وأن قلّة فرص العمل هي التي تدفعهم للانخراط في الأحزاب، وبالتالي فمن المتوقع أن لا ينجحوا في العمل السياسي، فضلاً عن الإبداع فيه، لأنهم لم ينخرطوا في العمل الحزبي رغبةً وطواعية.

الجدول رقم (9)

دوافع وأسباب انخراط الشباب في الأحزاب السياسية في تصوّر المبحوثين

	الأسباب والدوافع	ت	%	المرتبة
1	كسب المال وتأمين العيش	156	77	1
2	تأثير الأسرة و الأقرباء	28	14	2
3	شغف الشباب وحبهم بالعمل السياسي	11	5	3
4	تأثير الأصدقاء	9	4	4
المجموع		204	100	

المحور الرابع

وضع هذا المحور لرصد أهمّ الوسائل الإعلامية التي يعتمد عليها الشباب لإمدادهم بالمعلومات السياسية على النحو الآتي:

تم تخصيص هذا المحور على افتراض أن وسائل الاتصال والإعلام لها دور كبير في علاقة الشباب بالسياسة، وتم تحليل ذلك لمعرفة مدى ارتباط الشباب بالوسائل الإعلامية لإمدادهم بالمعلومات السياسية، وقد أكدت النتائج الواردة في الجدول رقم (10) أن الأنترنت تأتي في صدارة تلك الوسائل، وبنسبة (82%) ثم، الفضائيات بنسبة (6.4%) والمجلات والصحف بنسبة (6%)، أمّا الحديث مع الأصدقاء فقد حصل على (4.9%)، ثم الندوات والسمينارات بنسبة (4%) فقط، وهذا يشير إلى غلبة الأنترنت على بقية الوسائل، نظراً لأنها وسيلة معاصرة وحيوية، متنوعة من حيث المواقع وتقنيات التواصل الاجتماعي، لذا وجبَ على المهتمين بالشباب الاهتمام بتلك الوسيلة للتواصل مع الشباب.

الجدول رقم (10)

الوسائل الإعلامية المفضلة لإمداد أفراد العينة المعلومات السياسية للشباب

الوسائل الإعلامية	ت	%	المرتبة
الإذاعات			
المجلات	1	0.5	6
الصحف	1	0.5	6
الأنترنت	168	82.4	1
الفضائيات	13	6.4	2
الندوات والسمينارات	9	4	4
الحديث مع الأصدقاء	10	4.9	3
الحديث مع أعضاء الأسرة	2	1	5
الشخصيات الاجتماعية المشهورة			
المجموع	204	100	

المحور الخامس:

يبيّن الجدول رقم (11) نتائج فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

1. اتجاهات المبحوثين نحو أداء الحكومة والديمقراطية:

الجدول رقم (11)

نتائج اختبارات الفروض لتحليل اتجاهات الشباب نحو الديمقراطية وأداء الحكومة

الاتجاه	مستوى الرضا	النسبة المئوية	الانحراف	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الاتجاه نحو أداء الحكومة	راض	2.5	1.68	166.9	204	0.000
	غير راض	97.5				
الاتجاه نحو (الدولة تنجح من دون وجود برلمان) (لقياس الإدراك بالديمقراطية)	أوافق	73	0.64	36.5	204	0.000
	لا أوافق	17				
	محايد	10				
الاتجاه نحو (إدارة البلاد من قبل حزب واحد) (لقياس الإدراك بالديمقراطية)	أوافق	57	0.61	34.7	204	0.000
	لا أوافق	38				
	محايد	6				

يبيّنُ الجدولُ رقم (11) فروقاً جوهريّة وذات دلالة إحصائية بين الشباب الراضين عن أداء الحكومة والشباب غير الراضين، حيث بلغت قيمة (ت) **166.9، وهي دالة** إحصائياً عند مستوى 0.000، وتشير النتائج إلى أن غالبية الشباب غير راضين عن أداء الحكومة بنسبة عالية جداً وهي 97.5%، ويرجع ذلك إلى عدم توفير فرص العمل لهم من قبل الحكومة (انظر الجدول 2)، وهذا يدلُّ على صحة الفرض الأول.

كما يبيّن الجدول (11) وجود فرق ذي دلالة إحصائية في تصوّرات الشباب نحو الديمقراطية، حيث بلغت قيمة (ت) عند الاتجاه نحو الدولة الناجحة بدون برلمان هي (0.64)، وهي دالّة إحصائياً عند مستوى 0.000، وقد أشار غالبية المبحوثين إلى أنه بإمكان قيام دولة ناجحة ومن دون برلمان بنسبة (73%)، مقابل نسبة (17%) بإجابة (لا أوافق)، وهذا دليل على أن أفراد العينة ليس لديهم تصوّر واضح وصحيح للديمقراطية، كما يبيّن الجدول أن نسبة (57%) من المبحوثين يتصوّرون أنه بالإمكان أن يتم إدارة البلاد من قبل حزب واحد وبشكل ناجح، وهذه العبارة تؤكد أن أغلبية المبحوثين لا يُدركون معنى الديمقراطية، وهذا يدلّ على صحة الفرضيّة الثانية.

2. مدى تأثير المتغيرات الديموغرافية للمبحوثين على الاتجاه نحو الديمقراطية وأداء الحكومة:

يبيّن الجدول رقم (12) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تؤكّد أثر المتغيرات الديموغرافية للمبحوثين على اتجاهاتهم نحو الديمقراطية وأداء الحكومة، لأن مستوى الدلالة لمعظم الفئات لم يصل إلى حدٍّ (أقل أو يساوي 0.05) وهذا يدلّ على صحة الفرضيّة الثالثة، وهذا يشير إلى أن المبحوثين بغضّ النظر عن خلفياتهم الديموغرافية ليس لديهم مفهوم واضح عن الديمقراطية، سواء أكان بخلاف الجنس أو العمر وحتى المستوى التعليمي.

الجدول رقم (12)

تحليل التباين في (الجنس والمستوى التعليمي والمرحلة العمرية) والإدراك بالديمقراطية والاتجاه نحو أداء الحكومة

الاتجاه	قيمة ت	قيمة ف	مستوى الدلالة
الفرق في الجنس والإدراك بالديمقراطية	-1.319		.189
الفرق في المرحلة العمرية والإدراك بالديمقراطية		.404	.668
الفرق في المستوى التعليمي والإدراك بالديمقراطية		1.158	.316
الفرق في الجنس والاتجاه نحو الحكومة	1.182		.238
الفرق في المرحلة العمرية والاتجاه نحو أداء الحكومة		.439	.646
الفرق في المستوى التعليمي والاتجاه نحو أداء الحكومة		.079	.924

ملاحظة: لم يتم إدراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الحرية في الجدول، لأن الاتجاه الجديد في الدراسات الحديثة يتجه نحو وضع قيمة المعامل الإحصائية (ت، وف، ومستوى الدلالة)، ومستوى الدلالة الإحصائية تعني أقل أو يساوي 0.05.

خلاصة نتائج الدراسة (Conclusion)

1- إن العلاقة بين إرساء الديمقراطية والنمو الاقتصادي في تجربة بعض الدول ضعيفة، وأن غالبية النظم الديمقراطية تميل إلى إجراء الإصلاحات الاقتصادية، بينما النظم الأقل ديمقراطية لا تقوم بذلك ولا تهتمّ به كثيراً.

2- مشكلة التحوّل الديمقراطي في حالة تجربة إقليم كوردستان العراق ترتبط بقضايا عدم المساواة في توزيع الثروات والدخل واستثمارها على حدٍّ أدنى، وليس بالصورة المثالية والمطلوبة.

3- إن التعبير عن معاناة المواطنين ومشكلاتهم إنما عكّسه الشباب بالدرجة الأولى، وإن أغلب مطالبهم كانت تتمحور - أساساً - حول تحسين ظروفهم من خلال توفير فرص العمل، وتقديم الخدمات، أكثر من تركيزهم على المسألة الديمقراطية، وتغيير نظام الحكم.

4- غالبية عينة الدراسة لديها تصوّر سلبي عن الحكومة، وأنها غير راضية بنسبة (97.5%) عن أدائها.

5- السبب الأول لتشكيل الاتجاهات والتصوّرات السلبية للشباب عن أداء الحكومة هو عدم توفير فرص العمل لهم، وذلك بنسبة (62%).

6- غالبية المبحوثين يرون أنه يمكن أن تكون الدولة ناجحة حتى من دون وجود برلمان، وذلك بنسبة (73%)، وفي تصوّر أكثر من نصف أفراد العينة أنه يمكن إدارة الدولة من قبل حزب واحد، وذلك بنسبة (57%).

7- لا يميل معظم أفراد العينة إلى التأكيد على دور المظاهرات في الحصول على الحقوق، وحصول تغيير في نظام الحكم.

8- أن أكثر من نصف أفراد العينة لا يرون في الانتخابات وصناديق الاقتراع وسيلة لتداول السلطة في إقليم كوردستان.

9- نسبة كبيرة من أفراد العينة غير مستعدة للمشاركة في الانتخابات القادمة.

10- السبب الرئيس لمشاركة الشباب في المظاهرات يعود إلى تفشي البطالة بين الشباب.

11- أغلبية المبحوثين ينخرطون في الأحزاب السياسية لكسب المال، وتأمين العيش.

12- يفضّل أفراد العينة الأنترنت بالدرجة الأولى كوسيلة للحصول على المعلومات.

13- توجد فروق جوهرية وذات دلالة إحصائية بين الشباب الراضين عن أداء الحكومة والشباب غير الراضين.

14- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصوّرات الشباب نحو الديمقراطية، حيث إن أغلبية الشباب لا يُدركون معنى الديمقراطية.

15- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تؤكد أثر المتغيرات الديموغرافية للمبحوثين على اتجاهاتهم نحو الديمقراطية، وأداء الحكومة.

ملاحظات:

1. نوشيروان مصطفى (1944-2017) سياسي ومناضل كوردي ، ومؤسس حركة التغيير الكوردية وبدأ مشواره في صفوف الإتحاد الوطني الكردستاني وأصبح نائبا لسكرتير الحزب جلال طالباني حتى أواخر عام 2006 حيث أعلن استقالته من الحزب، واسس شركة وشه أي الكلمة، وفي بداية سنة 2009 اسس حركة التغيير (گۆڕان) .

2. تم نشر الإطار النظري اهذه الدراسة في سياق بحث مستقل آخر بعنوان(العلاقة بين النمو الاقتصادي والديمقراطية وأثرها على الحراك السياسي للشباب دراسة حالة إقليم كوردستان – العراق- مجلة تجاهات سياسية (برلين: كركز الديمقراطي العربي). المبرر المنهجي لهذا يكمن في أن هذا الإطار النظري يمثل اطاراً لتجوجيه الجوانب الميدانية والتطبيقية لهذا البحث.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية والكوردية والمترجمة

الزيدي، رشيد و الصادق ، يوسف (2012)، المعارضة السياسية في إقليم كوردستان - العراق: النشأة والمستقبل، (الدوحة: المركز العربي للبحوث والدراسات السياسات).

ستانسفيلد، غاريث. كوردستان العراق التطورات السياسية ونمو الديمقراطية (باللغة الكوردية)، ترجمة سردشتي، ياسين (2010) (السليمانية مطبعة سيما.

صالح، ياسين(2009). المعارضة السياسية (باللغة الكوردية)، (السليمانية: مطبعة رنج).

جريدة آوينه، العدد 141، 2008/9/29."نوشيروان مصطفى من جماعة منتقدة إلى المعارضة" (باللغة الكوردية).

ثانياً: المصادر الانجليزية

Ansell, B., & Samuels, D. (2010). Inequality and democratization: A contractarian approach. *Comparative Political Studies*, *43*(12), 1543-1574.

Ardanaz, M., & Scartascini, C. (2013). Inequality and personal income taxation: The origins and effects of legislative malapportionment. *Comparative Political Studies*, *46*(12), 1636-1663.

Bali, A. O (2016), *Political Communication in Kurdistan, Germany*, Saarbrücken: Lambert Academic Publishing.

Bali, A. O. (2018a). The Perception of Media Professionals About Freedom of Information Access and the Coverage of Political Issues in Iraqi Kurdistan. *Canadian Social Science*, *14*(4), 8-16.

Bali, A. O., & Abdullah, K. H. (2017). The consequence of an economic boom on the perception of democracy, government performance and public service: Iraqi Kurdistan as a case study. *International Journal of Contemporary Iraqi Studies*, *11*(3), 221-234.

Bali, A. O., & Zarea, H. (2018b). The Challenges of Firms in Iraqi Kurdistan Economy in the Light of Strategic Acquisition Theory. In *Competitiveness in Emerging Markets* (pp. 245-262). Springer, Cham.

Boix, C., Miller, M., & Rosato, S. (2013). A complete data set of political regimes, 1800–2007. *Comparative Political Studies*, *46*(12), 1523-1554.

Bunce, V. (2001). Democratization and economic reform. *Annual Review of Political Science*, *4*(1), 43-65..

Fischer, & Gerald J. M. (2006) *Handbook of Public Policy Analysis: Theory, Politics, and Methods*. Hoboken: CRC Press, 2006.P 349.

Hooley, T., Wellens, J., & Marriott, J. (2011). *What is Online research?: Using the Internet for social science research*. A&C Black..

Lampard, R., & Pole, C. (2015). *Practical social investigation: Qualitative and quantitative methods in social research*. Routledge.

Rubin, A& Earl R. B. (2012). *Essential Research Methods*. Cengage Learning, 2012.P 117.

Tang, S. H. K., & Yung, L. C. W. (2008). Does rapid economic growth enhance democratization? Time-series evidence from high performing Asian economies. *Journal of Asian Economics*, *19*(3), 244-253.

ثالثاً: المصادر الالكترونية

هاولاتي "المواطن لمزيد من الاطلاع يمكن الرجوع إلى الرابط: http://www.hawlati.co/.

مجلة لفين، يمكن الرجوع إلى الرابط: http://www.lvinpress.com/n/.

موقع كوردستان نيت، يمكن الرجوع إلى الرابط: http://www.kurdistannet.org/blawkrawe_kurdi/blawkrawe.htm.

الموقع الرسمي لحركة التغيير، لمعرفة أسباب عدم الدخول في الحكومة (باللغة الكوردية) يمكن الرجوع إلى الرابط:

http://sbeiy.com/ku/newsdetail.aspx?id=19023&cat=1 :.

الجزيرة نت ، تقارير حول تعامل الحكومة مع المتظاهرين، يمكن الرجوع إلى الرابط: http://aljazeera.net/NR/exeres/E73164D5-7887-42B2-990E-F921425E6875.htm.

موقع سبي، المشروع الذي قدّمه رئيس البرلمان (باللغة الكوردية) يمكن الرجوع إلى الرابط: http://www.sbeiy.com/Article-17586.

موقع سبي ميديا، تقرير حول كيفية تعطيل البرلمان (باللغة الكوردية) يمكن الرجوع إلى الرابط:
http://www.speemedia.com/dreja.aspx?=hewal&jmare=37974&Jor=1

موقع حكومة إقليم كوردستان عبر الرابط:
(
http://cabinet.gov.krd/p/page.aspx?l=14&s=050000&r=355&p=250&h=1